د. مروان دويري*

الديمقراطية ويهودية الدولة: أين التناقض؟

المواطنون العرب في إسرائيل ليسوا أقلية عادية كبقية الأقليات المهاجرة، بل أقلية قومية أصلية تناضل من أجل حقوقها القومية بداخل وطنها وبداخل دولة إسرائيل. إن لهذه الأقلية حقوقا جماعية تتعدى مجموع الحقوق الفردية للمواطن وفي الأساس حقها في الحصول على حصتها في الدولة، أي حقها في صك هوية الدولة وفي تحديد سياستها وفي عملية اتخاذ القرارات فيها وفي تقاسم مواردها. جميع التيارات السياسية العربية في إسرائيل، رغم الاختلافات الأيديولوجية الجوهرية بينها، طرحت الحقوق الجماعية للعرب تحت شعارات مختلفة مثل «مساواة قومية» أو «أوتونوميا ثقافية» تتعدى الحقوق الفردية للمواطن العربي، وعلى هذا الأمر يتواصل نضال المواطنين العرب في الدولة منذ قيامها.

من جهة أخرى تُعرِّف إسرائيل نفسها على أنها دولة يهودية وديمقراطية في آن واحد وبأنها تجسد المشروع الصهيوني من جهة وتشكل تواصلا للنهج السياسي للدول الغربية من جهة أخرى. في هذا الواقع السياسي ينحصر نضال الأقلية العربية في الحيز الضيق الذي تتيحه الديمقراطية الإسرائيلية. ومن أجل توسيع هذا الحيز أثارت معظم القيادات العربية التناقض بين الديمقراطية وبين يهودية الدولة مدعية أن تعريف الدولة كيهودية يحد من الديمقراطية بل ويتنافى معها وبالتالي يكرس التمييز ضد المواطنين العرب. يكاد يعتبر هذا التناقض بين «يهودية الدولة» وبين «الديمقراطية» مسلمة شائعة في صفوف من يطالب بحقوق المواطنين العرب. ومع هذا أسمح لنفسي بأن أسأل: هل حقا تتناقض «الديمقراطية» مع «يهودية الدولة»؟ وهل تعطي الديمقراطية الجواب للحقوق الجماعية للمواطنين العرب؟

لا تناقض بين «الديمقراطية» و«يهودية» الدولة

الديمقراطية الإسرائيلية هي ديمقراطية فردية–ليبرالية تسلم مقاليد الحكم للأغلبية العددية وتعطيها الحق باتخاذ القرارات وفرضها على الأقلية. لقد تعايش هذا النوع من الديمقراطية مع القوميات في عدد من دول العالم دون أي تناقض. ففرنسا ديمقراطية وفرنسية وألمانيا ديمقراطية

* محاضر وباحث في علم النفس.

وألمانية معا، وعليه إذا تخطينا النقاش حول التعامل مع اليهودية كقومية وليس كدين فحسب، يمكننا أن نرى أنه لا تناقض بين الديمقراطية واليهودية، بل حتى أن هذه الديمقراطية خدمت حتى الآن المشروع الصهيوني تحت غطاء الديمقراطية والقانون الذي شرّعته الأغلبية اليهودية.

من خلال الديمقراطية تم سن عدة قوانين عنصرية ابتداء من القوانين التي تصادر حقوق اللاجئين وممتلكاتهم، وقانون حق العودة الخاص باليهود، ومرورا بالقوانين والأنظمة التي مكنت الدولة من مصادرة الغالبية الساحقة من الأراضي العربية الباقية، وبقوانين التنظيم التي تهدد بهدم آلاف بيوت العائلات بحجة البناء غير المرخص، وبعدة قوانين وأنظمة تميز ضد من لم يخدم في الجيش، ووصولا إلى سحب الجنسية الإسرائيلية عن كل من يعرّفه وزير الداخلية على أنه معاد للدولة، وإلى حملة تقديم عدد من القيادات العربية إلى المحاكم وإلى منع عدد منهم من خوض الانتخابات الديمقراطية. كل هذا باسم القانون والديمقراطية. الأغلبية اليهودية قادرة في ظروف معينة على تنفيذ مخططات ترانسفير دون أن يتناقض ذلك مع الديمقراطية الليبرالية. بناء على ما تقدم يمكننا أن نلاحظ بأن الديمقراطية الفردية–الليبرالية لم تقف عائقا أمام تنفيذ المشروع الصهيوني بل وفرت له الغطاء الإنساني الذي يحول دون استنفار ضمائر القوى الليبرالية في الدولة وفي العالم.

يظهر التناقض بين الديمقراطية وبين يهودية الدولة فقط في حال فقدان اليهود لأغلبيتهم العددية، عندها فقط لا يمكن المحافظة على يهودية الدولة ومواصلة المشروع الصهيوني إلا بطرق غير ديمقراطية. لهذا السبب لم يعوّل مؤسسو الدولة على الديمقراطية وأصروا على تعريف الدولة كدولة يهودية، ولهذا السبب أيضا يرتفع بين الحين والآخر صوت عنصري يحذر مما يسمى بالخطر الديمغرافي لأن تزايد المواطنين العرب يهدد هذا الانسجام القائم بين الديمقراطية واليهودية.

الديمقراطية الفردية–الليبرالية لا تضمن الحقوق القومية

الديمقراطية «حكم الشعب» هي نظام عام يجعل مفتاح الحكم في الدولة بيد الشعب، لكن الشكل الذي تترجم من خلاله مساهمة الشعب في الحكم يختلف من مكان إلى آخر بحسب الظروف السياسية والاجتماعية لهذا البلد أو ذاك. الديمقراطية المنتهجة في إسرائيل وفي معظم دول العالم هي ديمقراطية فردية–ليبرالية تتعامل مع المواطنين كأفراد يدلي كل منهم بصوته في الانتخابات لينتدب عنه من يحكم الدولة. هذا النوع من الديمقراطية هو حكم الأغلبية العددية ولا يعترف بالحقوق الجماعية للأقليات القومية بل يتعامل معها كأعداد أو نسب مئوية لا غير، وبالتالي يصادر حقوقها باسم ديمقراطية الأغلبية. في البلدان التي تعيش فيها أقليات لها حقوق جماعية مثلما هو الأمر في كندا وبلجيكا وسويسرا ولبنان مثلا وضعت دساتير للدولة تحفظ الحقوق الجماعية للأقليات وتعطيها حق بالمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية بوزن يفوق وزنها العددي. الديمقراطية في هذه البلدان هي ديمقراطية تعددية أو إثنية تعطي وزنا للجماعات وليس للأفراد فحسب وهي مختلفة عن الديمقراطية الليبرالية. ربما يظن البعض بأن الاعتراف بالحقوق القومية للأقليات قد يضعف الانتماء للدولة إلا أن تجربة هذه الأنظمة تدل على العكس: إعتراف الدولة بحقوق الأقليات زاد من شعور هذه الأقليات بالانتماء للدولة.

خلال تقسيم أميركا إلى ولايات كان هنالك وعي واضح بضرورة الحؤول دون أن تشكل قومية معينة الأغلبية في ولاية واحدة خوفا من أن تطالب بالانفصال، ومع هذا لم تستطع أميركا تحاشي ذلك تماما وهي تعترف الآن بحقوق جماعية للبورتوريكيون وبحقوق خاصة لسكان هاواي وخصوصية معينة للسكان الأصليين «من أطلق عليهم اسم الهنود».

الديمقراطية الفردية–الليبرالية في إسرائيل ليس أنها سهلت تمرير كل المخططات الصهيونية تحت غطاء إنساني كما أسلفنا، بل حالت من جهة أخرى دون الاعتراف بالحقوق الجماعية للعرب في الدولة. الهيئات التمثيلية العربية هي مفروضة فرضا على الديمقراطية الفردية–الليبرالية وليست متمأسسة في نظامها وليس لها وزن ديمقراطي شرعي غير الوزن الشعبي الضاغط على متخذي القرارات. صحيح أن المواطنين العرب حققوا مكاسب لا يستهان بها من خلال الديمقراطية الفردية–الليبرالية إلا أننا يجب ألا نغرر بهذا وعلينا أن نتذكر محدودية هذا الحيز وأن نعي الثمن الذي ندفعه في المقابل. كلنا نذكر قرار المحكمة في مجزرة كفر قاسم الذي قضى بعقوبة قرش واحد ضد الضابط شدمي، ونذكر قرارات هزيلة هنا وهناك تطالب الحكومة بالعدول عن قراراتها إلا أن الحكومة تجد الطرق الديمقراطية بالمراوغة كما فعلت وما زالت في قضية إقرث وبرعم مثلا. في كثير من الأحيان كان اللجوء للقانون نوعاً من تبديد الجهود والاستنزاف في معارك انتهت في كثير من الأحيان بإجهاض هذه الحقوق باسم القانون.

في مقال متميز نشره المحامي حسن جبارين يحلل فيه قضية عائلة قعدان وقضية إلزام كتابة اللافتات باللغة العربية في حيفا، يتضح بأن المحكمة أقرت بحق عائلة قعدان لأن الالتماس وضع القضية على أنها حق فردي وليس حق العرب في السكن في المستوطنات اليهودية. وفي قضية أخرى لمواطن من القدس الشرقية الذي طالب باسترجاع بيته الذي استولى عليه المستوطنون قدم التماس يتحدث عن حقوق العرب

أمام المستوطنين اليهود إلا أن المحكمة في هذه الحالة ردت الالتماس رافضة الاعتراف بحقوق العرب كمجموعة. أما في قضية اللغة العربية على اللافتات فقد قبلت المحكمة الالتماس فقط في إطار ما يسمى بحرية المواطن في التعبير وليس في إطار الحقوق القومية للعرب.

باستطاعة القانون في إطار الديمقراطية الفردية–الليبرالية تحقيق عدد من المكاسب الفردية التي لا يستهان بها. فقط عند طرح الحقوق الجماعية للعرب يظهر عجز هذه الديمقراطية ويظهر بأن التناقض الأساس هو ليس بين «الديمقراطية» وبين «يهودية» الدولة بل بين كل من «اليهودية» و«الصهيونية» و«الديمقراطية الفردية–الليبرالية» من جهة وبين «الحقوق الجماعية» للعرب من جهة أخرى. التناقض بين الديمقراطية الفردية–الليبرالية والحقوق الجماعية للعرب يكاد لا يقل أهمية عن تناقض الصهيونية وتلك الحقوق. الصهيونية أيضا، كما الديمقراطية الفردية–الليبرالية، هي الأخرى تمنح حيزا ما لحقوق فردية لمواطنين غير يهود في الدولة لكنها لا تعترف بالحقوق القومية الجماعية.

الديمقراطية الفردية–الليبرالية لا تعترف بحقوق جماعية للمواطنين اليهود أيضا. هذه الديمقراطية خدمت القضايا الجماعية لليهود فقط لكونهم أغلبية لكنها لا تضمن ذلك في أي حال من الأحوال. «يهودية» الدولة هو الضمان الدستوري الذي يضمن استمرارية المشروع الصهيوني. لذلك حين يطرح التناقض بين «الديمقراطية» و«اليهودية» تستنفر البارانويا اليهودية وعقدة الملاحقة المتجذرة في العقل الجماعي اليهودي وبالتالي يقبل الرأي العام أي ممارسة غير إنسانية لحماية كيانه أمام التهديد المتخيل على بقائه. لذلك، حين يخير المواطن اليهودي المتوسط بين الديمقراطية وبين يهودية الدولة فيختار الثانية دون تردد.

أهمية المعركة على صياغة دستور للدولة

وثيقة الاستقلال التي عرفت إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية هي وثيقة تاريخية وليست دستورا، وعليه يجب التعامل معها كوثيقة تاريخية ليس إلا، وبالتالي فإن الجهود يجب أن تبذل من أجل صياغة دستور جديد للدولة يتمشى مع واقع اليوم وليس مع واقع ١٩٤٨ ويرسم ملامح المستقبل. دستور يضمن الحقوق الجماعية اليهودية دون أن يلغي الحقوق الجماعية العربية.

صياغة دستور دولة لا يمكنه أن يعتمد على أغلبية عددية ولا يمكنه أن يكون دستورا إذا عارضته بشكل سافر أقلية معينة في الدولة. لذلك ففتح المعركة من أجل دستور للدولة سيضع القضايا الجماعية للمواطنين العرب في جدول النقاش الدائر ومن شأنه فتح آفاق جديدة وإخراج علاقتنا بالدولة من حالة الركود والمراوحة.

المطالبة بصياغة دستور للدولة ربما يكون أجدى من المطالبة بإلغاء أو تغيير وثيقة الاستقلال، وأجدى من المطالبة بالتنازل عن «يهودية الدولة» لصالح الديمقراطية الفردية–الليبرالية لأن المطالبة بصياغة دستور تتحايد، إلى حد ما، استثارة البارانويا اليهودية نتيجة المطالبة بإلغاء وثيقة الاستقلال أو بالتنازل عن يهودية الدولة. هذه البارانويا التي أغلقت حتى الآن باب الحوار مع المواطنين اليهود حول أي تغيير.

قضية الدستور ليست قضية سهلة ولا قضية عينية يجب إنجازها الآن بل إنها مشروع ذو بعد استراتيجي يجب العمل على تجنيد الطاقات العربية واليهودية لأجله في السنوات المقبلة. تفاصيل الدستور ليست تفاصيل يمكن وضعها بالتحديد اليوم. إن ما يمكن تحديده اليوم هو اتجاه هذا الدستور الذي يرتقي بالديمقراطية من «الفردية–الليبرالية» إلى «الديمقراطية التعددية» التي تعطي مكانا للحقوق الجماعية للجماعات القومية والثقافية في الدولة. خلال النقاشات حول صياغة الدستور يمكن الوصول إلى معادلات مشاركة مختلفة في الدولة دون تهديد الأغلبية اليهودية بل وبالاتفاق معها.

في إطار الدستور تصاغ آلية انتخاب هيئات تمثيلية للمواطنين العرب كممثلة لأقلية قومية معترف بها، وتصاغ المكانة الدستورية التي تحتلها هذه الهيئات وتصاغ آلية تأثير هذه الهيئات على سياسة الدولة الذي من المفترض أن يتعدى التأثير الجماهيري الضاغط الذي تتحلى به لجنة المتابعة العليا الآن، ويشمل مشاركة هذه الهيئات في اتخاذ القرارات وفي إدارة شؤون المواطنين العرب والتصرف بحصتهم من الموارد الاقتصادية في الدولة.

صياغة دستور دولة لا يمكنه أن يعتمد على أغلبية عددية ولا يمكنه أن يكون دستورا إذا عارضته بشكل سافر أقلية معينة في الدولة. لذلك ففتح المعركة من أجل دستور للدولة سيضع القضايا الجماعية للمواطنين العرب في جدول النقاش الدائر ومن شأنه فتح آفاق جديدة وإخراج علاقتنا بالدولة من حالة الركود والمراوحة.

الخلاصة

ما أردت قوله في هذا المقال بأنه إذا أردنا فعلا تحقيق حقوق جماعية في هذه الدولة فعلينا ألا نعول على الديمقراطية الفردية–الليبرالية لأن هذا النوع من الديمقراطية لا يتناقض مبدئيا مع الصهيونية بل يخدمها، وفي نفس الوقت لا يعترف بحقوق جماعية لأي طرف. وعليه لا بد من طرح بديل ديمقراطي تعددي يعطي الجواب لحقوقنا الجماعية ولا يهدد الحقوق الجماعية لليهود وربما يستهوي هذا البديل مجموعات إثنية يهودية أخرى تبحث عن سبل لحماية حقوقها الجماعية أيضا وتتمايز عن الهوية الجماعية اليهودية.